# مؤتمر القاهرة الدولي للسكّان والتنمية
## عرض وتحليل

الأب نادر ميشيل اليسوعي *

«لم يحدث في التاريخ أبدًا أن حضر هذا العدد الهائل من الناس مؤتمرًا في شأن السكّان والتنمية. ولم يحدث أبدًا من قبلُ أن اشترك مثلُ هذا العدد الكبير من الناس اشتراكهم في عمليّة تحضير هذا المؤتمر. ولم يحدث أبدًا أن تمَّ الاستماع إلى آراء هذا العدد الكبير من الأشخاص. إنّه حقًّا مؤتمر عالميّ».

بهذه الكلمات البليغة افتتحت الجلسةَ الأُولى السيّدةُ نفيس صادق، أمين عامّ مؤتمر القاهرة الذي انعقد في الفترة ما بين ٥ و١٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٤. وفي الواقع لم يعرف أيُّ مؤتمر سابقٌ مِثْلَ هذا العدد من المشتركين الذي قدّر بأكثر من ١٥ ألف شخص هم البعثات الرسميّة لمائة واثنتين وثمانين دولة وأكثر من ثلاثة آلاف منظّمة غير حكوميّة وأجهزة الإعلام المختلفة. وتوزّع الحاضرون في مكانين لعملين متكاملين: الأوّل للمؤتمر الرسميّ حيث يتداول مندوبو الدول وتتمّ المفاوضات الرسميّة، والثاني لمنتدى المنظّمات غير الحكوميّة حيث تنعقد اللقاءات بحسب توجّهات الحاضرين الاجتماعيّة والدينيّة ومنهجهم الفكريّ والعمليّ.

لقد حظيتُ شخصيًّا بحضور المؤتمر ومتابعة أعماله على المستويين

---

(*) طيب - مربٍّ - أستاذ في معهد الدراسات اللاهوتيّة بالكاكيي (القاهرة).

الرسميّ وغير الحكوميّ، وسأقدّم في هذا المقال أوّلًا نبذةً من نشاط المؤتمر، ثمّ أعرض ثانيًا مواقف بعض الدول والمجموعات الإقليميّة، وأخيرًا أتناول بالتحليل بعض نتائج المؤتمر وثماره.

## تقديم

بدأ تحضير هذا المؤتمر في العام ١٩٩١ بانعقاد الاجتماع الأوّل للجنة الإعداد في نيويورك ما بين ٤ و٨ مارس (آذار) ٩١، وحُدِّد في هذا اللقاء أهداف المؤتمر وموضوعاته، وكذلك جدولُ الاجتماعات التحضيريّة الإقليميّة على مستوى القارّات. وفي هذا اللقاء أيضًا حُدِّدت ستّة رؤوس موضوعات وهي: السكّان، البيئة والتنمية، برامج السكّان وسياساتها، المرأة، تنظيم الأسرة والصحّة، النموّ السكّانيّ والأطر الديمغرافيّة والهجرة.

وما بين ١٠ و٢١ مايو (أيّار) ٩٣ انعقد في نيويورك الاجتماع الثاني للجنة الإعداد، وتمّ فيه التوصّل إلى اتّفاق على محتوى الوثيقة التي ستقدّم في مؤتمر القاهرة وعلى شكلها النهائيّ. وفي اجتماع الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في ٤-٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ٩٣، طالب مندوبو الدول أن تُترجم توصيات المؤتمر إلى توجيهات عمليّة واضحة، وأن تُعطى حقوق الأفراد مكانًا محوريًّا في الوثيقة، وأن يُدعّم الفصل الخاصّ بالمرأة، وأن تُولى الأمور الجنسيّة واحتياجات المراهقين والشباب في الأسرة باهتمام أكبر. كما دعا المندوبون إلى إبراز دور المنظّمات غير الحكوميّة.

وفي المرحلة قبل الأخيرة لانعقاد المؤتمر اجتمعت لجنة الإعداد للمرّة الثالثة في نيويورك ما بين ٦ و٢٠ إبريل (نيسان) ٩٤، وتوصّلت إلى اعتماد مشروع الوثيقة النهائيّ. وبالتالي وكما قالت السيّدة نفيس صادق في افتتاحها المؤتمر: «إنّ مشروع برنامج العمل هو ثمرة سنوات من المناقشات الشاملة المضنية، ضمّت في وقت أو آخر ١٧٠ بلدًا و٤,٠٠٠ منظّمة غير حكوميّة مثّلت مختلف قطاعات الحياة ونُظُم القيم كافّة. إنّها

واحدة من أكثر الوثائق التي جرت في شأنها مناقشات متعمّقة في تاريخ الأمم المتّحدة».

وتضمّ الوثيقة ١٦ فصلًا: الديباجة، المبادئ، أوجه الترابط بين السكّان والنموّ الاقتصاديّ المطّرد، التنمية المستدامة، المساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة، الأسرة: أدوارها وحقوقها وتكوينها وهيكلها، النموّ السكّانيّ والهيكل السكّانيّ، الحقوق التناسليّة والصحّة الجنسيّة والتناسليّة وتنظيم الأسرة، الصحّة ومعدّلات الاعتلال والوفيات، التوزيع السكّانيّ والتحضُّر والهجرة الداخليّة والهجرة الدوليّة، السكّان والتنمية والتعليم، التكنولوجيا والبحث والتطوير، الإجراءات الوطنيّة، التعاون الدوليّ، مشاركة القطاع غير الحكوميّ، متابعة أعمال المؤتمر.

وقبل انعقاد المؤتمر اتّفقت الدول على ٩٠٪ من مضمون الوثيقة وانحصر عمل المندوبين بالقاهرة في نقطتين: الأُولى تشمل الاتّفاق على ما تبقّى من الوثيقة ويدور أغلبه حول الموضوعات التي تحفّظ عنها خاصّة الڤاتيكان وبعض الدول المساندة له، مثل تنظيم الأسرة، الصحّة الجنسيّة والتناسليّة، الحقوق الجنسيّة والتناسليّة، مفهوم الأمومة الآمنة، وتلبية احتياجات المراهقين الجنسيّة والتناسليّة. والنقطة الثانية تتناول مراجعة فصل المبادئ والاتّفاق على الاحتياجات التمويليّة لتنفيذ بنود الوثيقة. وعلى هذا الأساس عُهد إلى اللجنة العامّة المنبثقة من المؤتمر مناقشة هذه الموضوعات والعمل على الوصول إلى اتّفاق في ما يخصّها. وقد استلزم الأمر في نقطتي الإجهاض والصحّة الجنسيّة والتناسليّة تشكيلَ لجنتين فرعيّتين للدراسة والمفاوضات، استمرَّ عمل الأُولى أربعة أيّام مضنية، والثانية يومين.

وقد أثارت هذه النقاط جدلًا إعلاميًّا كبيرًا، حتّى إنّ بعضهم قال في هذا التجمُّع الدوليّ إنّه المؤتمر الذي يبيح الإجهاض ويدعو إلى الإباحيّة الأخلاقيّة بين الناس وخاصّة المراهقين، ويحطّم الأسرة والزواج وينال من التقاليد الدينيّة والقيم الروحيّة. لكن بالطبع لم تكن تلك وجهةَ نظر

الدكتور بطرس غالي أمين عامّ الأمم المتّحدة الذي أعلن في خطابه أمام المؤتمر: «... إنّ مؤتمر القاهرة الدوليّ للسكّان يُعتبر نقطة تحوُّل بالنسبة إلى هذه القضيّة الهامّة وهي قضيّة السكّان وعلاقتها بالتنمية، وذلك خلافًا للمؤتمرات السابقة في بوخارست والمكسيك، حيث يَربط مؤتمر القاهرة للمرّة الأولى قضيّة السكّان بعمليّة التنمية. ولذلك فإنّ ما ينتهي إليه هذا الاجتماع سوف يكون له أبلغ الأثر في تحديد مسار تلك القضيّة».

ويردف الدكتور غالي قائلًا: «إنّني لا أبالغ إذا قلت إنّ مؤتمركم هذا سوف يكون له دور أساسيّ ليس فقط في صياغة مستقبل المجتمع البشريّ، بل في التأثير على مدى فاعليّة النظام الاقتصاديّ لهذه الأرض ورفاهية وتقدّم الشعوب التي تعيش عليها».

ويوضح الدكتور غالي للحاضرين مبادئ سلوكيّة ثلاثة يعتقد بأهمّيّتها لعملهم في أثناء المؤتمر. المبدأ الأوّل هو ضرورة التفكير الملحّة في المشكلة السكّانيّة التي يواجهها العالم، فسكّان الأرض يتزايدون ٩٠ مليون نسمة كلّ عام، وسيتراوح عدد سكّان العالم سنة ٢٠٥٠ ما بين ٧ بلايين نسمة و١١ بليون نسمة، في حين يبلغ عددهم اليوم ٥ بلايين ونصف بليون. وتتحدّث ديباجة الوثيقة المقدّمة إلى المؤتمر عن الموضوع نفسه فتقول: «مع إنّ الأمر استغرق ١٢٣ عامًا كي يزيد العالم من بليون واحد إلى بليونين، فإنّ الزيادات التالية البالغ كلّ منها بليونًا استغرقت ٣٣ عامًا و١٤ عامًا و١٣ عامًا. ومن المتوقّع ألّا يستغرق الانتقال الجاري حاليًا من البليون الخامس إلى البليون السادس سوى ١١ عامًا وأن يُستكمل بحلول عام ١٩٩٨» (١-٣). ومن الحقائق المعروفة أيضًا أنّ ٨٠٪ من سكّان العالم يعيشون في أقلّ المناطق نموًّا وأكثرها فقرًا، لذا وجب على المؤتمر في رأي الدكتور غالي الوصول إلى «أفضل السبل لربط قضيّة السكّان بعمليّة التنمية حيث يستحيل في الواقع فصل السياسات السكّانيّة عن السياسات في مجال الصحّة والتغذية والتعليم».

وأمام الجدل الكبير الذي صاحب إعداد المؤتمر نادى الدكتور غالي بمبدأ التسامح، بمعنى احترام الثقافات والمعتقدات ومراعاة الحساسيّات

مع «تجنّب الوقوع في مصيدة الخلاف المبنيّ حول الألفاظ والكلمات». وأخيرًا دعا أمين عامّ الأمم المتّحدة إلى المبدأ الثالث ألا وهو الوعي بالحرّيّة في الحكم وحقّ كلّ واحد «أن يعيش حياته ويوجّهها كما يشاء مع احترام حرّيّة الغير وقواعد المجتمع».

## أ ـ مواقف

لقد توخّى مؤتمر القاهرة ربط مسألة السكّان بقضايا الفقر والتنمية والبيئة والصحّة العامّة ووضع المرأة، كما عُنيت وثيقة المؤتمر بتقديم الحلول التي تركّز على حرّيّة الفرد في اتّخاذ القرار وحقّه في الحصول على الوسائل التي تمكّنه من اختيار مستقبله. ذلك كلّه يؤدّي، بحسب ما قاله الدكتور غالي إلى رسم «اختيارات المجتمع»، ولو بشكل ضمنيّ، ويُفسّر ما أحاط إعداد المؤتمر من «قلق أو تردُّد أو نقد». لذلك تنوعّت المواقف الحكوميّة وغير الحكوميّة وتباينت، وقد ارتأينا عرض بعضها في أربع مجموعات: الأولى تضمّ الفاتيكان أساسًا وبعض دول أمريكا اللاتينيّة، والثانية الدول العربيّة والإسلاميّة، والثالثة الدول الصناعيّة، والرابعة الدول الآسيويّة والأفريقيّة.

### ١ ـ موقف الفاتيكان ودول أمريكا اللاتينيّة

كانت الكنيسة الكاثوليكيّة من أوّل الهيئات الدوليّة التي ارتفع صوتها إشارة إلى قصور مشروع وثيقة المؤتمر في رؤيتها الحياةَ الإنسانيّة، خاصّة في أبعادها الجنسيّة والزوجيّة، وإلى محدوديّة نظرتها إلى التنمية. وأكّد قداسة البابا يوحنّا بولس الثاني على موقف الكنيسة الأساسيّ خلال استقباله السيّدة نفيس صادق في ١٨ مارس (آذار)، وفي خطابه الموجّه إلى رؤساء الدول الذي أُعلن عنه في ١٤ أبريل (نيسان). ومن أهمّ النقاط التي ذكرها قداسة البابا: وجوب احترام كلّ شخص أيًّا كان عمره أو جنسه أو دينه أو بلده، واحترام الحياة الإنسانيّة منذ لحظة نشأتها حتّى الممات. وجدّد البابا دفاعه عن كيان الأسرة القائمة على الزواج بين الرجل

والمرأة، وعن حقّ الوالدين، انطلاقًا من مبدأ الأبوّة المسؤولة، في أن يقرّروا بمحض حرّيّتهم عدد أولادهم، آخذين في الاعتبار واقعهم الاجتماعيّ والسكّانيّ وظروفهم الشخصيّة ورغباتهم المشروعة في ضوء المعايير الأدبيّة الموضوعيّة. وشدّد البابا على شجب الإجهاض لأنّه يدمّر حياة إنسانيّة كائنة . . .

وعلى المستوى الاجتماعيّ ألحّ قداسته على واجب كلّ إنسان في المساهمة في بناء مجتمع يخلو من الظلم ويحقّق الخير العامّ، وأشار إلى أنّ التنمية لا تكمن في تراكم الخيرات فحسب، بل في اعتبار أبعاد الإنسان الاجتماعيّة والثقافيّة والروحيّة. ودعا البابا إلى المحافظة على البيئة من الأشكال الضارّة في الاستهلاك وإلقاء العوادم. ومن جهة أخرى طالب قداسته بتأكيد مساواة المرأة بالرجل في الكرامة داخل إطار دورها ورسالتها الخاصّة والاهتمام بتعليمها ورعايتها الصحّيّة، كما ذكّر باحتياجات كبار السنّ وحقوق المهاجرين.

وفي نظر قداسة البابا، يبدو مشروعُ الوثيقة وكأنّه يفرض طريقة حياة معيّنة مستلهَمةً من حياة بعض الطبقات في المجتمعات المتقدّمة والماديّة، تلك التي تحوّلت إلى مجتمعات أشياء لا أشخاص. وقد أسف البابا على عدم اهتمام الوثيقة بدور الضمير في تكوين الشبيبة وما يعنيه من إحساس بالمسؤوليّة وعطاء الذات وتحكّم في الشهوات، وعلى عدم انتباهها إلى احترام قيم الشعوب الثقافيّة والأخلاقيّة.

ومن ناحية أخرى، أصدر مجلس الأسرة البابويّ دراسةً تحليليّة لمسألة السكّان في العالم، أظهرت الاختلافات بين منطقة وأخرى، واحتياجات المجتمعات المتنوّعة في هذا المضمار. بمعنى آخر أرادت هذه الدراسة معارضة التعميم الذي يتحدّث عنه بعضهم في شأن المسألة السكّانيّة وما يشوب ذلك من خلط وتشويه إيديولوجيّ أو إخفاء بعض الحقائق عمدًا. وأفردت هذه الدراسة مساحة وافية لبحث أسباب التحوّلات الاجتماعيّة وآثارها الناجمة عمّا يسمّى بالثورة السكّانيّة الثانية:

إنخفاض معدّلات الخصوبة في الدول المتقدّمة، والفكر المادّيّ والنزعة الفرديّة، وتفكّك روابط التضامن بين الأجيال. كما اهتمّت هذه الدراسة بتقديم مشكلات النموّ في دول العالم الثالث، مبيّنة الظلم الذي تعانيه خارجيًّا من جرّاء السياسات الدوليّة المهيمنة، وداخليًّا من جرّاء السياسات الاقتصاديّة الخاطئة، وانتشار الفساد وارتفاع حجم النفقات العسكريّة. ومن جهة أُخرى أظهرت الدراسة الإمكانيّات الضخمة التي تقدّمها التكنولوجيا الحديثة لتنمية الموارد الزراعيّة والحيوانيّة، وحثّت على التضامن بين الدول لمواجهة النقص في الأغذية الذي يُهدِّد بعض الشعوب. كما شكّكت الدراسة في إمكانيّة حدوث نموّ اقتصاديّ مهمّ مع التناقص المستمرّ في عدد السكّان على مدى طويل. وبناء على ذلك اعترضت الدراسة بشدّة على تحويل الشعوب الفقيرة إلى أكباش فداء يتحمّلون أسباب تعثّر النموّ.

وكان من الطبيعيّ أن يُعيد الفاتيكان في أثناء المؤتمر التذكير بمواقفه خاصّةً لجهة تأكيد قدسيّة الحياة الإنسانيّة، ورفض الإجهاض، والدفاع عن كيان الأسرة القائمة على أساس الزواج بين الرجل والمرأة. وعلى المستوى غير الحكوميّ، ارتفعت أصوات المنظّمات الأمريكيّة والكنديّة المدافعة عن الحياة والمناهضة الإجهاض. وعندما حانت ساعة التصويت انضمّ الفاتيكان إلى الاتّفاق الدوليّ معلّلًا ذلك بربط المؤتمر لأوّل مرّة بين قضيّة السكّان والتنمية، وبما بدا من اهتمام بالمرأة وقضيّة الهجرة، وبتأكيد دور الأسرة ومكانتها. لكنّ الفاتيكان علّق موافقته على الفصلين السابع والثامن لاحتوائهما على عبارات تجعل من موضوع الإجهاض أحد اهتمامات الصحّة الأساسيّة، وأُخرى قد توحي بقبول العلاقات الجنسيّة خارج إطار الزواج، خاصّة عند المراهقين.

وقد ساند الفاتيكان، مالطا ودولٌ كثيرة من أمريكا اللاتينيّة التي أكّدت تمسُّكها بالمبادئ الأخلاقيّة التي تحترم حياة الإنسان وبالتالي أعلنت رفضها الإجهاض واعترافها بمفهوم الأسرة القائم على الزواج بين الرجل والمرأة. وأيّدت كلّ ما طالب به مشروع الوثيقة من حقوق المرأة

ومساواتها بالرجل في مختلف الشؤون. ومن جهة أخرى، وعلى المستوى غير الحكوميّ، فقد وجّه أساقفة أمريكا اللاتينيّة ومنطقة الكاريبي خطابًا شديد اللهجة إلى السيّدة نفيس صادق، الأمين العامّ لمؤتمر القاهرة، تضمّن رفضَ هيمنةِ صندوق الأمم المتّحدة للسكّان على مشاريع التحكّم في الحياة الإنسانيّة في دول العالم الثالث، وسياسةِ ربط المساعدات الدوليّة ببرامج تنظيم الأسرة. وأشار الأساقفة في خطابهم إلى أنّ مؤشّرات الخصوبة في بلادهم في تناقص مستمرّ، وأنّ نسبة السيّدات العواقر في تزايد مخيف. وأكّد الأساقفة حقّ كلّ إنسان في الحياة وعلى الأخصّ الطفل الذي سيولد، وذكّروا بأنّ هذا الحقّ مضمون في دساتير بلادهم ولا يحقّ لأحد أن يغتصب سيادة دولهم. ومن ناحية أخرى اعترض الأساقفة على الإيديولوجيّة التي تضع أمن البلاد الغنيّة ورفاهيتها رهن التحكّم بالشعوب الفقيرة. وقال أساقفة أمريكا اللاتينيّة إنّ بلادهم تحتاج إلى سياسات أسريّة وتربويّة بنّاءة وفعّالة تهتمّ بتعليم المرأة وتثقيفها وإنشاء أطر اجتماعيّة أكثر عدالة تشدّد على التضامن مع الفقراء.

٢ ـ موقف الدول العربيّة والإسلاميّة

عمّ جدل كبير أنحاء كثيرة من الدول العربيّة والإسلاميّة قبل انعقاد المؤتمر، وقد وصف المسلمون المتشدّدون هذا اللقاء بالمؤامرة على الإسلام، فهو يُريد أن ينشر الفساد الأخلاقيّ وأن يشيع الشذوذ والإجهاض وأن يحجّم الأمّة الإسلاميّة التي تعرف اليوم أكبر نموّ سكّانيّ على مستوى العالم. وفي خضمّ هذا الجدل أعلنت المملكة العربيّة السعوديّة ولبنان والسودان عدمَ اشتراكها في المؤتمر لأسباب دينيّة، والعراق لأسباب سياسيّة، واعتذرت في الساعات الأخيرة رئيسا وزراء تركيا وبنجلاديش، وكذلك فعل الرئيس الإندونيسيّ.

فما كان من جانب الرئيس المصريّ حسني مبارك إلاّ أن أعلن أنّ مصر تستقبل المؤتمر فحسب، وأنّها لن تقبل إلاّ القرارات التي تتوافق مع «شرائعنا السماويّة وقيمنا الدينيّة» (جريدة الأهرام، ١٥/٨/٩٤، ص ١).

وفي تطوّر آخر دعا الدول الإسلاميّة إلى الحضور لتقديم وجهة نظر الإسلام (حديث نقلته الأهرام عن جريدة الحياة، ٢/٩/٩٤، ص ١)، وفي حديث آخر إلى الأهرام (٨/٩/٩٤، ص ١) قال الشيء نفسه، مضيفًا إنّ العالم اليوم لا يقبل سياسة الرفض ويُريد الفهم ليقتنع. ثمّ عاد الرئيس مبارك وأكّد مرارًا وتكرارًا في خطابه أمام المؤتمر احترام بلاده الشرائع السماويّة والقيم الدينيّة. ومن ناحية أُخرى تحدّث عن الإطار العالميّ الذي يجب بحث المشكلة السكّانيّة فيه، ونادى، على هذا الأساس، بالمسؤوليّة المشتركة بين الدول مبيّنًا ارتباط الموضوع السكّانيّ بمشكلات التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة. ولم يفت الرئيس مبارك أن يشير إلى النتائج المشجّعة التي أحرزتها برامج تنظيم الأسرة في مصر حيث انخفضت معدّلات النموّ السكّانيّ من ٢,٨٪ عام ١٩٨٠ إلى ٢,٢٪ في عام ١٩٩٣، ممّا ساهم في حصوله على جائزة السكّان الدوليّة من الأمم المتّحدة في ١٤ يونيو (حزيران) ٩٤.

أمّا السيّدة بنزير بوتو رئيسة وزراء الباكستان، فتعرّضت مباشرةً إلى لبّ المشكلة الكامنة في محدوديّة الموارد وتزايد النموّ السكّانيّ، إذ يستوجب علاجها بالبرامج الوطنيّة والدوليّة في آن واحد. ومن هذا المنطلق دعت السيّدة بوتو إلى الشراكة الدوليّة، رافضة الأصوات التي علت في الشرق وادّعت أنّ المؤتمر يدعو إلى الزنا وتفتيت الأُسرة: «نحن بحاجة إلى اتّفاق لا إلى مجابهة بين الثقافات». ثمّ أعلنت عن خطّتها الطموحة في مجال تنظيم الأسرة دون اللجوء إلى الإجهاض الذي يحرّمه الإسلام، ودون النيل من صورة الأسرة والزواج التقليديّة. وأنهت كلمتها مذكّرةً بأنّ الباكستان، الذي يعتبر من أكبر البلدان الإسلاميّة، يجب عليه وقف النموّ السكّانيّ حتّى لا يواجه مستقبلًا المزيد من الأزمات فيُسيطر عليه الجوع والفقر.

واستهلّ السيّد محمّد علي تاشيري، رئيس وفد إيران، كلمته محذّرًا من أن يُستغلّ مؤتمر القاهرة بغرض الاعتراف بالسلوك غير الأخلاقيّ، أو من أجل تقويض القيم الدينيّة والأخلاقيّة. وعلّل المشكلة السكّانيّة بنموّ

السكّان السريع من جهة، وباستخدام الموارد الطبيعيّة على نحو غير مستدام، وتوزيع الثروات توزيعًا غير عادل في مختلف أنحاء العالم من جهة أُخرى. ثمّ تباهى السيّد باشيري بنجاح برامج تنظيم الأسرة في إيران حيث يقترب من ٦٠٪ عدد النساء اللواتي يستعملن وسائل منع الحمل بدون الإجهاض الممنوع في الإسلام.

وعلى المستوى غير الحكوميّ، انعكس النقاش الإسلاميّ في الشارع المصريّ على منتدى المنظّمات غير الحكوميّة. وكان للأزهر الدور الأكبر في تعريف الحاضرين بموقف الإسلام من مؤتمر السكّان، وللإخوان المسلمين دور أقلّ نظرًا إلى عدم حضورهم المؤتمر حضورًا رسميًّا.

وقد أصدر المركز الدوليّ الإسلاميّ للدراسات والبحوث السكّانيّة بجامعة الأزهر كتيّبًا يحمل رأي الأزهر في مشروع برنامج المؤتمر الدوليّ للسكّان والتنمية. وتوقّف الأزهر على أمور ثلاثة وهي: مكانة الأسرة بصفتها وحدة المجتمع الأساسيّة، واعتماد العلاقات الجنسيّة بين رجل وامرأة داخل إطار الزواج الشرعيّ فقط، وتحريم الإجهاض إلاّ في حالة الخطر على حياة الأمّ.

وفي مجال التنمية أشار بيان لجنة الفتوى إلى أنّ الإسلام يؤكّد أنّ الثروات التي خلقها الله لا تنفد، فقد ضمن الله العليّ الحكيم الرحيم الرزق لكلّ دابّة في الأرض قبل أن يخلقها. ودعا البيان إلى ترشيد الاستهلاك وحسن استخدام الثروات لأنّ الحدّ من التناسل لن يحلّ وحده مشكلات النموّ، ومن ثمّ يجب الحدّ من «الإسراف في المتع والكماليّات، وتجاوز الحدود المشروعة في السلوك كالتنافس المسعور في التسلّح والغلب». وأشار البيان نفسه إلى أنّ الإسلام يوافق على الحدّ من التناسل «بصفة مؤقّتة» حتّى تمرّ الأزمات التي خلقها طغيان العقل البشريّ، ويعود الإنسان بعد ذلك إلى مباشرة مهمّته طبيعيًّا كما أراد الله (ص ٧-٨ من الكتيّب). ومن هذا المنطلق يرفض الأزهر التعقيم ويعتمد مفهوم تنظيم

الأسرة بصفة مؤقّتة ولظروف خاصّة، فلا يمكن أن يصبح الحدّ من التناسل قاعدة عامّة أو قرارًا بلا عودة.

أمّا الإخوان المسلمون، فقد كانوا أكثر الجماعات نشاطًا ودعابة قبل انعقاد المؤتمر، وقد صوّرته جريدة الشعب الناطقة بلسان حزب العمل المصريّ (١٢/٨/٩٤، ص ٥) مؤامرةً شيطانيّة. ففي وجهة نظر الإخوان المسلمين، يعمل الغرب والولايات المتّحدة وإسرائيل، من خلال الأمم المتّحدة والبنك الدوليّ، على إضعاف الأمّة الإسلاميّة بتقليل عددها حتّى لا يصبح ميزان القوّة في صالحهم. ويُرجع الإخوان المسلمون سبب فقر المسلمين وتخلّفهم إلى الغرب الذي يتغيّ، من خلال هذه المؤامرة، أن يشيع الفساد وأن يدمّر الزواج والأسرة، ويفقد المسلمون الرغبة في التناسل وتصبح مجتمعاتهم عقيمة مثل المجتمعات الغربيّة.

وقالت الدكتورة بنت الشاطئ، واصفةً المؤتمر في جريدة الأهرام (١٨/٨/٩٤، ص ٨)، إنّه جزء من الحرب التي تخوضها الولايات المتّحدة الأمريكيّة ضدّ الإسلام. فبعد سقوط الشيوعيّة تحوّل الإسلام إلى العدوّ في نظر الولايات المتّحدة، وما المؤتمر إلاّ معركة في هذه الحرب التي بدأت بعد تحطيم القوّة العسكريّة العراقيّة ونزيف الموارد البتروليّة التي صحبها، وتأتي هذه المعركة في الوقت نفسه الذي يتمّ فيه تطهير المسلمين العرقيّ في البوسنة. ومن ثمّ بحسب الدكتورة بنت الشاطئ، فالمؤتمر يأتي أخيرًا كهجوم مبطّن على صميم وجود المسلمين. وفي رأي فهمي هويدي (الأهرام ١٦/٨/٩٤، ص ٩) يمثّل المؤتمر معركة بين الموقف العلمانيّ والموقف الإيمانيّ. فالموقف العلمانيّ يعتمد على التحليل العقليّ والدراسات العلميّة دون الاكتراث كثيرًا لله، والموقف الإيمانيّ يأخذ نسبيًّا بهذا التحليل وهذه الدراسات ثمّ يتوكّل على الله، وحلّ المشاكل كلّها في رأي محمّد عبد القدّوس (جريدة الشعب ٢٣/٨/٩٤، ص ١٣) هو في قيام الأمّة الإسلاميّة التي ستجمع الموارد الطبيعيّة والإنسانيّة في تكتّل واحد وليس في تحديد النسل.

أخيرًا نعرد إلى قاعة المؤتمرات لنشير إلى موقف الوفود الحكوميّة الإسلاميّة في نهاية المؤتمر. فقد أعلنت باكستان وبنجلاديش وإندونيسيا والمغرب وتونس قبولها الوثيقة بدون تحفّظ والاكتفاء بما ذَكَرَهُ فصلُ المبادئ عن سيادة كلّ دولة في اتّباع مقرّرات المؤتمر بحسب قوانينها وتقاليدها. أمّا باقي الدول العربيّة وإيران فعادت وكرّرت تمسّكها بما لا يناقض الشريعة الإسلاميّة، ورفضها التصريح بالإجهاض أو ما قد يُشير إلى قبول العلاقات الجنسيّة خارج إطار الزواج، وفي ما يخصّ حقوق المرأة، رفض مبدأ المساواة في الميراث. وطالبت بعض الدول كإيران إحلال عبارة «حقوق متوازية» بين الرجل والمرأة، بدلًا من «حقوق متساوية».

٣ ـ موقف الدول الصناعيّة

تقدّم ثلاثة نماذج من الدول الصناعيّة، وهي الولايات المتّحدة الأمريكيّة، والاتّحاد الأوروبّيّ، والدول الإسكندينافيّة. وقد رأس الوفد الأمريكيّ السيّد ألبرت غور نائب رئيس الجمهوريّة. فأشار أوّلًا إلى أنّ النموّ السكّانيّ المطّرد يصاحبه ازدياد في الفقر والتفاوت الاقتصاديّ بين فئات المجتمع، ويعوق الحكومات عن القيام بالاستثمارات اللازمة لاستيعاب الموارد الإنسانيّة وتقديم الخدمات اللازمة. وطالب من ثمّ بالاهتمام بتعليم المرأة وتسهيل حصولها على وسائل منع الحمل. ففي رأي السيّد غور، يتمّ حلّ مشكلة الفقر من خلال نظرة شاملة تجمع الديمقراطيّة، والإصلاح الاقتصاديّ، ولجمّ نسبة التضخّم، والتقليلَ من الفساد، وفتح الأسواق الحرّة في البلاد النامية، وتسهيل وصولها إلى أسواق الدول الصناعيّة. وفي ما يخصّ الإجهاض قال السيّد غور إنّ الولايات المتّحدة، وإن كانت تبيح الإجهاض داخلها، فإنّها لا ترغب في فرضه كحقّ عالميّ جديد. ونُشير هنا عابرًا إلى أنّ أساقفة الكاثوليك في الولايات المتّحدة كانوا قد وجّهوا خطابًا إلى الرئيس بيل كلينتون ينتقدون فيه بالموقف غير الواضح الذي وقفته حكومة بلادهم في هذا المضمار،

وكأنّ الإدارة الأمريكيّة تجعل من قبول الإجهاض شرطًا لمعوناتها، وحثّوا الرئيس الأمريكيّ على تشجيع النموّ الاقتصاديّ في دول العالم الثالث بدلًا من مساندة رؤى فرديّة تخصّ تنظيم الأسرة والجنس.

وباسم المجموعة الأوروبيّة تحدّث السيّد مانفرد كانتر، وزير الداخليّة الألمانيّ، الذي أعلن أنّ من مهمّة المؤتمر أن يجد توازنًا صحيحًا بين النموّ السكّانيّ والتنمية، وأكّد التزام المجموعة الأوروبيّة تكثيف تعاونها في مجال السكّان والتنمية، والتركيز على السياسات السكّانيّة، وخاصّة على رؤية متكاملة لتنظيم الأسرة والصحّة الجنسيّة والتناسليّة للأزواج والأفراد. ثمّ انتقل إلى الحديث عن حرص الجماعة الأوروبيّة على رعاية المرأة ثقافيًّا وصحّيًّا، وتمكينها من الاشتراك التامّ في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والسياسيّة على قدم المساواة بالرجل. وأخيرًا أكّد مجدّدًا أولويّة تكامل السياسات السكّانيّة والتنمية والمجهودات للتخفيف من وطأة الفقر.

ومن أبرز الوجوه النسائيّة التي تحدّثت في المؤتمر، السيّدة جرو هارلم بروندلنت، رئيسة وزراء النروج، ونحن نقدّمها نموذجًا لموقف الدول الإسكندينافيّة. ولعلّ أبرز ما ذكرته السيّدة بروندلنت هو أنّ مؤتمر القاهرة يهتمّ بمستقبل الديمقراطيّة وسبل تقويتها في العالم. وإنّ، من خلال مشروع العمل الذي سيعتمده، الدول تلتزم دفع تمويل أكبر لنُظُم الصحّة والتعليم، وتنظيم الأسرة، ومكافحة الإيدز. وطالبت مشروع العمل بتكريس التزامات لا رجعة عنها لدعم دور المرأة وتحسين حالها وحصولها على التعليم والخدمات الصحّيّة الأساسيّة. وفي رأي السيّدة بروندلنت يقف الدين أحيانًا عائقًا في سبيل ذلك، خاصّةً لجبهة تنظيم الأسرة.

وتضيف رئيسة الوزراء النروجيّة أنّ الأخلاقيّات لا تتوقّف على مسألة التحكّم في الميول الجنسيّة أو الدفاع عن الجنين. فمن الأخلاقيّات أيضًا تمكين الأفراد من القيام باختيارات، ورفع كلّ شكل من أشكال

الإكراه. وتعتقد السيّدة بروندلنت أنّ العوائق الدينيّة والثقافيّة يمكن إزاحتها بفضل تنمية اقتصاديّة واجتماعيّة يكون محورها تدعيم الموارد الإنسانيّة، وطالبت أيضًا بعدم إغلاق الأعيُن عمّا يُصيب ملايين النساء من جرّاء الإجهاض غير الآمن، وبدفع الحكومات لتلبية احتياجات الصحّة التناسليّة عند الشباب. وبعد أن ذكّرت بأنّ النموّ السكّانيّ هو أحد أقوى العوائق أمام الرخاء العالميّ والتنمية المستدامة، أهابت بالدول المتقدّمة والنامية أن تقلّل من الآثار السيّئة على البيئة بإقامة توازن مستدام بين السكّان والموارد الطبيعيّة التي يمكن أن تُنفذ.

وعلى المستوى غير الحكوميّ، انضمّ إلى الأصوات المدافعة عن حقوق المرأة تجمّع المرأة، الذي يضمّ المنظّمات النسائيّة في الولايات المتّحدة وأوروبّا الغربيّة وبعض دول العالم الثالث أيضًا. وبالإضافة إلى الدفاع عن حقوق المرأة في التعليم، والصحّة، والمساواة أمام القانون، والمطالبة بتمكينها من أداء دورها الاجتماعيّ والثقافيّ والاقتصاديّ على قدم المساواة مع الرجل، فإنّ هذا التجمّع تكتّل وراء «حقوق المرأة الجنسيّة والتناسليّة» وعلى الأخصّ حقّها في الحصول على وسائل منع الحمل وخدمات الصحّة في أثناء الحمل والولادة، وأيضًا حقّها في إنهاء الحمل بطريقة آمنة على صحّتها.

### ٤ ـ موقف الدول الآسيويّة والأفريقيّة

نعرض، على المستوى الحكوميّ، أوّلًا موقف الهند الذي عبّر عنه السيّد شانكارا ناتد، وزير الصحّة والرعاية الأسريّة في الهند، الذي أشار إلى أنّ المعدّلات المرتفعة للنموّ السكّانيّ والفقر ونقص التنمية مترابطة في ما بينها، وأنّه لن يكون أيّ قدر من التنمية الاقتصاديّة كافيًا للوفاء بتحدّيات نموّ السكّان المتزايد ما لم تنجح الهند في كبح جماحه. وأضاف قائلًا إنّ المعدّل الذي ينمو به المجتمع السكّانيّ الهنديّ الضخم يلتهم تقريبًا كلّ ثمار الجهود الإنمائيّة، وأنّه، بغية تحقيق تحسّن مهمّ ومطّرد في نوعيّة الحياة لدى شعب الهند، يستلزم وقف النموّ السكّانيّ فورًا وكسر الرابطة

بين الاكتظاظ السكّانيّ والفقر. وأضاف أنّ الهند تستهدف توفير خدمات تنظيم الأسرة داخلَ السياق الأوسع لرعاية الأمّهات والأطفال صحّيًا، وأصبح الاهتمام منصبًّا على تدعيم الثقافة والتعليم عند المرأة، وكذلك الرعاية الصحّيّة، خاصّة التناسليّة لدى المرأة، ممّا يمكّن من المباعدة بين فترات إنجاب الأطفال، وخفض معدّلات وفيات الأمّهات والرضّع.

وباسم مجموعة الدول الأفريقيّة رجّة السيّد محمّد جنيان، سفير تونس لدى مصر، مذكّرة إلى الأمين العامّ للمؤتمر اعتمدتها الدول الأفريقيّة، وطالبت فيها بتوجيه الأولويّات إلى قضايا التنمية، نظرًا إلى تأثيرها في برامج التكيّف الهيكليّ، وتخفيض قيمة العملة، والتوسّع في الخدمات التعليميّة والاجتماعيّة. وطالبت المذكّرة بتخفيف الديون واقترحت مبادلتها بالبرامج السكّانيّة والبيئيّة، وأرادت لفت الأنظار، في قضيّة تعبئة الموارد، إلى ضآلة حجم الأرقام المذكورة في مشروع برنامج العمل والتي تقلّ عن حاجات أفريقيا الحقيقيّة، تلك التي تتراوح بين ٢,٢ و٣ مليارات من الدولارات الأمريكيّة للعام ٢٠٠٠، وترتفع إلى مبلغ يتراوح بين ٤,٣ و٥,٦ مليار دولار أمريكيّ في عام ٢٠١٥. وأخيرًا أشارت المذكّرة إلى مشكلة الهجرة على مستوى القارّة وخارجها.

ومن دول جنوب شرق آسيا نعرض موقفَيْ ماليزيا وكوريا. فماليزيا التي تعرف تطوّرًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا سريعًا، استطاعت في الوقت نفسه تخفيض نسبة المواليد فيها. وطالبت بدعم برامج تثقيف المراهقين والشباب جنسيًّا بدون أن يؤدّي ذلك إلى التسيّب الأخلاقيّ، كما أيّدت المواقف الرامية إلى علاج مضاعفات الإجهاض. أمّا في ما يخصّ كوريا الجنوبيّة التي تعرف هي أيضًا نموًّا اقتصاديًّا ظاهرًا وتغيّرات اجتماعيّة بارزة، فقد أكّدت ضرورة تقليل النموّ السكّانيّ بشكل واضح، وذلك بالتركيز على التعاون الدوليّ وبتقديم حلول واضحة ومناسبة للتحدّيات السكّانيّة والتنمويّة.

وعلى المستوى غير الحكوميّ، ظهر تجمّع المنظّمات غير الحكوميّة

في الجنوب، أي جنوب الأرض، يعلن أعضاؤه رفضهم الرؤية المحدودة للتنمية المستدامة المذكورة في الفصل الثالث من الوثيقة، والتي تعزو التخلّف التنمويّ إلى الزيادة السكّانيّة في العالم الثالث، مضيفين أنّ الوثيقة تجاهلت، في مسألة التنمية، ما يشوب العلاقات بين الشمال والجنوب من عدم عدالة بينهما، وعدم تكافؤ في استغلال الموارد، وما يعوق تقدّم الجنوب بسبب الحروب الأهليّة والنزاعات المحلّيّة التي تدعمها دول الشمال.

وأشاروا إلى أنّ سكّان الشمال (٢٠٪ من سكّان العالم) يستعملون ٨٠٪ من الموارد، وذلك يعني أنّه لو تقلّصت نسبة النموّ السكّاني في الجنوب إلى صفر، فلن يُحلّ إلاّ ٢٠٪ فقط من مشاكله التنمويّة. وفي رأي منظّمات الجنوب، يكمن الحلّ في تطبيق العدالة في الإنتاج، والتسهيلات التكنولوجيّة ما بين الدول، وبالنظر إلى المسألة السكّانيّة من منظور استغلال الموارد والتخلّص من العوادم، ذلك بالإضافة إلى احترام القيم الحضاريّة والتقليديّة في هذه الدول، واعتبار مشاكل الهجرة الداخليّة والخارجيّة. وأخيرًا دعت هذه المنظّمات إلى الأخذ في الاعتبار أنّ تعميم «نظام السوق الحرّة والاستهلاك المستدام» يعني مزيدًا من الخصخصة والتعديلات الهيكليّة التي تظلم القاعدة العريضة المحرومة.

واستكمالًا لعرض المواقف غير الحكوميّة، نشير إلى أنّ الأساقفة الكاثوليك في الهند وجّهوا رسالةً إلى رئيس الوزراء معربين فيها عن تخوّفهم الشديد من إهمال قضيّة التنمية، خاصّة في البلدان الفقيرة، واعتبار حلّ النموّ الأوحد في تقليل عدد سكّان هذه البلدان. وأشار الأساقفة إلى معارضة بعض بنود الوثيقة القيمَ الأخلاقيّة والحكمة التقليديّة في بلدهم الهند، وأضافوا في رسالتهم أنّ التنمية لا بدّ وأن ترتكز على الأبعاد الثقافيّة والاجتماعيّة والروحيّة والأخلاقيّة لدى الإنسان، وكذلك على مبدأ الخير العامّ والعدالة الاجتماعيّة. ومن ناحية أخرى عبّر الأساقفة الهنود عن رفضهم النظرة الفرديّة إلى الجنس، وتغيير أسس الأسرة، مدافعين عن حقّ الأسرة في الرعاية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وعن حقّ

الوالدين في تربية أولادهم تربيةً مناسبةً سليمة.

## ب ـ حصاد المؤتمر: تقييم وتحليل

نتبيَّن ممّا سبق أنّ مؤتمر القاهرة للسكّان والتنمية جاء ليعبّر عن وعي العالم أجمع المشكلة السكّانيّة، وعن تقديره ضرورة التكاتف لمواجهتها. وأظهر المؤتمر جليًّا أنّ معالجة النموّ السكّانيّ المطّرد يستلزم رؤية موضوعيّة شاملة وحلولًا متكاملة على المستويين الوطنيّ والدوليّ. وإن لم تنكر أيّ دولة وجود مشكلة سكّانيّة حقيقيّة متمثّلة في تزايد مطّرد يفوق قدرات التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة في دول كثيرة، فإنّ الاختلاف في وجهات النظر صدر عن تحديد الأولويّات لحلّ المشكلة.

فالدول المتقدّمة ترى وجوب الاهتمام بأُطُر التعليم والصحّة العامّة والتناسليّة، وما يعنيه ذلك من برامج تنظيم الأسرة ورعاية المرأة قبل الحَمل وفي أثنائه وبعده، كما دافعت هذه الدول عن حقوق الإنسان، وعلى الأخصّ المرأة والأزواج والأفراد، في تحديد مسار حياتهم الجنسيّة والتناسليّة. ورأت الدول المتقدّمة أنّ الأطر المختلفة هذه، إلى جانب فتح أسواق الاقتصاد الحرّ، هي الطريق إلى تحقيق التنمية المرجوّة.

أمّا الدول النامية فوضعت الأولويّة في التنمية بدون رفض كلّ ما طرحه المؤتمر من سياسات اجتماعيّة وصحّيّة، ونادت بمزيد من التضامن العالميّ والعدالة في استثمار الموارد والتكنولوجيا. بمعنى آخر أكّدت جميع الدول المشتركة في المؤتمر أنّ علاج المشكلة السكّانيّة لن يكون على مستوى تنظيم الأسرة فحسب، بل في مراعاة أبعاد المشكلة من النواحي الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة.

وبعد التقديم العامّ هذا للمؤتمر ولمواقف الدول المختلفة من مشروع الوثيقة النهائيّة، نفضّل الحديث على الحصاد بدلًا من الخوض في تقدير نسب النجاح أو الإخفاق. فتلك تحكمها المعايير الخاصّة والنسبيّة،

ومحلّ الحكم النهائي على المؤتمر سيكون حالُ سكّان كوكبنا في الحقبات القادمة، ومستوى معيشة الأفراد والمجتمعات، ونوعيّة الحياة الإنسانيّة التي نقرّرها لنا ولأبنائنا. وأسمح لنفسي الآن بعرض تقييم وتحليل شخصيّين لمجريات المؤتمر ونتائجه، كنوع من إعادة قراءة الحدث العالميّ الكبير هذا، آملًا في إظهار القوى التي نشطت داخل المؤتمر وأثّرت في أحداثه، وفي تقدير حجم هذا التأثير وأهمّيّته ومداه. وسأقوم بقراءة نقديّة للمؤتمر وأحداثه انطلاقًا من محورين مختلفين، الأوّل يناقش دور الأديان، والثاني يُحدّد مكانة التنمية ومفهوم السيادة الوطنيّة.

ـ دور الأديان

أمّا في ما يخصّ دور الأديان في المؤتمر وتأثيرها في أحداثه ومقرّراته، فنقول إنّه في البدء اشتكى رجال الدين من عدم وجود بنود صريحة تستليم الكتب الدينيّة، أو إشارات واضحة للقيم الروحيّة في الديانات المختلفة، بل، أكثر من ذلك، اتّهموا وثيقة المؤتمر بمحاولة هدم القيم الروحيّة والأخلاقيّة لدى الشعوب كما بيّنّا ذلك في الجزء الأوّل من المقال. وبالطبع، رفض المسؤولون عن المؤتمر هذا الاتّهام، وذكّروا بأنّ ثلاثة أخماس البشريّة لا تدين لا بالمسيحيّة ولا بالإسلام، وبأنّه كان على كتّاب الوثيقة أن يستعملوا لغةً يقبلها الجميع من المؤمنين ومن غير المؤمنين، من سكّان القارّات المختلفة والمجتمعات المتباينة. وأشاروا إلى أنّ الوثيقة عُنيت بتقديم الظواهر الاجتماعيّة، كالإجهاض مثلًا، على حقيقتها - أو على الأقلّ كان هذا هو المشروع الرسميّ في هذه الوثيقة - وحاولت أن تقترح الحلول العمليّة من وجهة نظرها لحلّ هذه الظواهر، وبالتأكيد شابَ الإبهامُ وعدمُ الوضوح البنود التي تطرّقت إلى تلك الظواهر الاجتماعيّة، وهذا ما سنوقّف عليه لاحقًا. بيد أنّه لم يكن بوسع الوثيقة إغفال تلك الظواهر أو معالجتها بما يشبه العبارات المثاليّة. على كلّ حال، وإن غابت الإشارات إلى الديانات، فإنّ أصحابها لم يبدأوا خارج

المؤتمر وداخله ولم يتواروا لا قبل انعقاده ولا في أثنائه.

بالتأكيد انصبّ اهتمام رجال الدين على النقاط التي تنال من مفهوم الأسرة التقليديّ وتحاول تشريع الإجهاض الحرّ معترفةً بحقوق الأفراد الجنسيّة، مراهقين كانوا أو بالغين، متزوّجين أو غير متزوّجين. وهنا انحصرت أصوات دينيّة كثيرة داخل الجدال الأخلاقيّ هذا، وتساءل عامّة الناس، المتابعين أحداث المؤتمر، عن فصول الوثيقة التي تتحدّث عن التنمية والتعليم والصحّة وحقوق المرأة. والتساؤل في محلّه، حتّى وإن كانت الموافقة على هذه الفصول تمّت قبل بدء أعمال المؤتمر في القاهرة، وأنّ النقاش يدور على نقاط الخلاف فقط. وعلى هذا الأساس وصف بعضهم مؤتمرَ القاهرة بأنّه مؤتمر الإجهاض لا التنمية، نظرًا لتحالف الأديان لإيقاف ما قد يفهم من الوثيقة أنّه تصريح بالإجهاض، أو لما أشيع عن رغبة الولايات المتّحدة في التصريح بالإجهاض وربط معوناتها بتقرير الدول هذه النقطة، وهذا ما نفاه، كما ذكرنا، نائب الرئيس الأمريكيّ. ونتج من التركيز على الموضوعات الأخلاقيّة الجنسيّة والتناسليّة، ضياع التحليلات الواعية للمسألة السكّانيّة، والأفكار البنّاءة في موضوع التنمية التي قدّمتها، مثلًا، الكنيسة الكاثوليكيّة وهيئات الأساقفة، وأدّى ذلك أيضًا إلى عدم انتباه المؤتمرين إلى مواقف شعوب العالم الثالث من التنمية وأطرها المختلفة، كما لم يسمع العالم بهذه الآراء والمناقشات فوقع ضحيّة تضخيم الجدال الأخلاقي إعلاميًّا.

والواقع أنّه وردت في هذه الوثيقة عبارات مبهمة وفضفاضة تحمل في طيّاتها الإقرار بحقّ المرأة في الإجهاض، «وحقّ الرجل والمرأة في معرفة استخدام أساليب تنظيم الخصوبة المأمونة والفعّالة والميسورة والمقبولة في نظرهم» (٧-١). وتوقّفت اللجنة الرئيسيّة المنبثقة من المؤتمر، والتي كان عليها بحث نقاط الخلاف في الوثيقة، أمام البند ٨-٢٥ المعني بالإجهاض. وشكّلت بدورها لجنةً خاصّة فرعيّة برئاسة الباكستان لتضييق شقّة الخلاف والوصول إلى نصّ يحظى بقبول جميع الأطراف. وبعد مفاوضات صعبة دامت أربعة أيّام، استقرّ البحث على

تأكيد عدم تقديم الإجهاض وسيلةً من وسائل تنظيم الأسرة، وهذا ما اتُّفق عليه سابقًا في مؤتمر السكّان بمكسيكو ٨٤، لكن زيد على ذلك ما يخصّ الوقاية من الإجهاض غير الآمن، أي الذي يقوم به أشخاص غير مؤهّلين، ودعت الوثيقة إلى تقديم الخدمات اللازمة للنساء لتُجنّبهنّ الحمل غير المرغوب فيه والإجهاض غير الآمن. وفي المجال الأخلاقيّ نفسه ترقّبت اللجنة الرئيسة على البند ٧-٢ الخاصّ بالصحّة الجنسيّة والتناسليّة. وثار الجدل في معنى هذين اللفظين اللذين لم تُعرَّفهما بعد منظّمة الصحّة العالميّة تعريفًا دقيقًا، بل تستعملهما أدوات عمل بدون تحديد، ويُعنى بالصحّة التناسليّة عامّةً صحّة الأمّهات قبل الحمل وفي أثناء الولادة وبعدها وصحّة الأطفال.

ولأوّل مرّة يتصدّى رجال السياسة لمسائل «جنسيّة وتناسليّة» في مؤتمر دوليّ للأمم المتّحدة، ويعتمدون حقّ الأزواج والأفراد في التقرير الحرّ والمسؤول لجهة عدد أولادهم، وفترات التباعد ما بين الولادات، وتوقيت الحمل، وكذلك الحقّ في التناسل دون تمييز أو إكراه أو عنف. بالإضافة إلى ذلك قدّمت الوثيقة التوالد حقًّا من حقوق الإنسان يقوم به «بأمان وحرّيّة»، وذلك للأزواج والأفراد. وهنا اعترضَ مرّةً أخرى الڤاتيكان والدول العربيّة والإسلاميّة على ما يحويه النصّ من نظرة فرديّة بحتة للجنس وما قد يفهم على أنّه تصريح بالعلاقات الجنسيّة خارج إطار الزواج والعائلة، وأعلنوا رفضهم ما قد يُعنى بقبول الارتباط الزوجيّ بين شخصين من الجنس الواحد، أو اعتماد الإجهاض بندًا من بنود الصحّة التناسليّة. لذا تصدّرت الفصل السابع مقدّمة تُشير إلى الفصل الثاني - فصل المبادئ - وتذكّر بسيادة كلّ دولة وحقّها في قبول الوثيقة ونقْلها لتوابيتها.

على كلّ حال أظهر هذا المؤتمر أهمّيّة الأديان والمعتقدات في تكوين فكر الشعوب ووجدانها، وتأصّلها في جذور هذه المجتمعات وتراثها، وأنّ تجاهلها أو استبعادها هو ضرب من ضروب الخيال، إذ إنّها لا تلبث أن تعود أقوى وأشدّ. لذلك رأينا بعضهم يحاول تحييد دور الدين

مظهرًا إيّاه عدوّ التقدّم وشكلًا من أشكال الماضي المتخلّف، يعرقل اتّفاق العالم على وثيقة «تاريخيّة» إذ يتعسّر في ثلاثة أو أربعة بنود من أصل ١٢٠ صفحة هي مجموع صفحات الوثيقة. وبغضّ النظر عن هذا المطلب الجداليّ في بعض النقاط الأخلاقيّة، فإنّ الأديان اضطلعت بدور مهمّ في تنفيذ رؤية إنسانيّة موحّدة اقترحتها الوثيقة معيارًا تنمويًا ومفهومًا للرفاهية، ولا يغيب عن وعينا أنّها تصوّرٌ نابع، إلى حدّ بعيد، من مجتمع فرديّ استهلاكيّ يمثّل بعض طبقات المجتمعات الصناعيّة. فمنظور الإنسان الفرديّ الذي غَلَب على الوثيقة يعارض كثيرًا التقاليد الاجتماعيّة الراسخة في مجتمعات أفريقيّة وآسيويّة عديدة ولا يُعير اهتمامًا كافيًا التراثَ الحضاريّ والروحيّ الذي يكوّن الأفراد والجماعات، ومن ثمّ يعطي التنمية معنًى.

ـ المؤتمر يتحدّى الأديان

وإذا كان هذا المؤتمر أظهر قدره الدين على تحريك الأفراد والسياسات في بعض الدول، فإنّه في الوقت نفسه يدقّ ناقوس تحدّي هذه الأديان. فلن يكفيها، على المدى الطويل، اعتماد رصيد المؤمنين الوجدانيّ، أو تهميش مسؤوليّتها في رفض ما يُخالف قيمًا معيّنة وإدانتها، وفي قدرتها على تقديم رؤى شاملة وواقعيّة للمشاكل الاجتماعيّة والإنسانيّة. وذلك لن يتمّ إلاّ بالقيام بحوار جادّ وصادق مع الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وتفهُّم المتغيّرات السلوكيّة والعقلانيّة التي تتمّ في هذه المجتمعات، متطوّرة كانت أم تقليديّة. فعلى سبيل المثال، لا تكفي إدانة النزعات المادّيّة والفرديّة في بعض المجتمعات اليوم، بل ينبغي أيضًا تفهُّم أصول هذه المعايير الجديدة التي نتجت من الثقافة العلميّة والتكنولوجيّة في عالمنا، وتقدير دور العقل في الفهم والإقناع ونضوج دور الضمير في تقدير الأحداث وأخذ القرارات. ومن ناحية أخرى يجب ألاّ ينجرف أحد إلى التهويل مستندًا إلى حجم الأصوات التي تعالت. فبعضها استعمل ستار الدين لتمرير مواقفه على بنود الوثيقة، وتباينت مواقف

الدول العربيّة من الدول الإسلاميّة الآسيويّة، وتراجع بعض الشيء التأثير الفاتيكانيّ وإن ظلّ مهمًّا، وكلّنا لا يجهل وجود فجوة تفصل ما بين بعض التصريحات الدينيّة الرسميّة والسلوكيّات الفرديّة المناقضة لها. والسؤال الذي يفرض نفسه عند متابعة موقف الأديان من مؤتمر السكّان هو التالي: هل تتحوّل الأديان إلى قوى رفض أو قوى تفاعل مع أحداث المجتمع، تتفهّم المتغيّرات في السلوكيّات والمعايير؟ هذا هو التحدّي الذي يواجه الأديان في القرن القادم.

ـ مفهوم التنمية في المؤتمر

وتكملة للنقطة السابقة، نتوقّف على مفهوم التنمية التي قدّمته وثيقة المؤتمر، وهو المحور الثاني لقراءتنا النقديّة، ونحاول أن نتبيّن حجم هذا الموضوع وأهمّيّته. بدون أيّة مشكلات أو مناقشات، اعتُمد الفصل الثالث الخاصّ بالتنمية والمعنون «أوجه الترابط بين السكّان والنموّ الاقتصاديّ المطّرد والتنمية المستدامة» (٦ صفحات من ١٢٠ صفحة). وقد عُني هذا الفصل بالربط بين «التغيير السكّانيّ وأنماط استخدام الموارد الطبيعيّة ومستوياتها وحالة البيئة وخطى التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة ونوعيّتها» (٣-١)، محذّرًا من الأنماط «غير المستدامة» التي تساهم في تدهور البيئة واستعمال الموارد الطبيعيّة غير المستدام. وحدّد الفصل أهدافه في القضاء «على الفقر وتحقيق النموّ الاقتصاديّ المطّرد... وضمان حقوق الإنسان بما في ذلك الحقّ في التنمية كحقّ عالميّ، وغير قابل للتصرّف، وجزء لا يتجزّأ من حقوق الإنسان الأساسيّة» (٣-١٦).

لكنّ هذا الفصل، وإن حدّد الغايات والأهداف، لم يبحث أسباب الفقر، مكتفيًا بالكلام على «أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة». ولم يتطرّق النصّ إلى سبل التعاون الدوليّ وتبادل التكنولوجيا والمشاركة في استغلال الموارد، ولم يتناول بالبحث ما أثارته دول العالم الثالث من رفض التلاعب الدوليّ بمقدّرات الشعوب الاقتصاديّة، وفساد حكّام الشعوب الفقيرة هذه وتواطئهم مع القوى الرأسماليّة العالميّة، بل دعا

الجميع إلى الإسراع بقيام نظام تجاريّ دوليّ مفتوح، ومنصف وآمن، وغير تمييزيّ، ويمكن التنبّؤ به، وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبيّ، وتخفيف أعباء الديون، وتوفير الموارد الماليّة الجديدة الإضافيّة من جميع مصادر التمويل وآلياته المتاحة» (٣-٢٢).

كان من الطبيعيّ أن يتوقّف المؤتمر على نقاط الخلاف، وأغلبها، كما أشرنا، كانت حول عبارات تخصّ الإجهاض والصحّة التناسليّة. ولكنّ ذلك أعطى انطباعًا بأنّ العالم كلّه متوقّف على هاتين العبارتين المبهمتين اللتين تمسّان مبدأ الحياة الإنسانيّة وإطارها الأسريّ والزوجيّ، وبأنّه نسي الفقراء والهامشيّين والمظلومين. وأكثر من ذلك، شعر بعضهم، عند قراءتهم وثيقة المؤتمر الدوليّ، بأنّ ثمّة دول، وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة، لا تكتفي بفرضها نموذجًا اجتماعيًّا وسلوكيًّا معيّنًا، بل تفرض أيضًا نظامًا عالميًّا جديدًا، يضع أكثر تبعات الفقر والتلوّث البيئيّ على عاتق دول العالم الثالث، تلك التي يجب أن تحدّ من نموّها السكّانيّ حلاًّ لهذه المشاكل. وتحدّث آخرون عن وجود ربط خفي بين المعونات الاقتصاديّة وتطبيق بنود هذه الوثيقة، خاصّةً تلك المعنيّة بوسائل تنظيم الأسرة، وزادت هذه الإشاعات حتّى بعد أن نفى ألبرت غور، نائب الرئيس الأمريكيّ، هذا الربط قُبيل وصوله إلى القاهرة. ومن ناحية أخرى ظهرت في المؤتمر بعض النشرات الكاثوليكيّة والإسلاميّة غير الرسميّة لتعلن عن خطّة الولايات المتّحدة السرّيّة لتخفيض عدد السكّان في عدّة دول على رأسها الهند وبنجلادش وباكستان ونيجيريا والمكسيك وأندونيسيا ومصر.

- دور المنظّمات غير الحكوميّة

وجاءت ردود الفعل الغاضبة، على الأخصّ من المنظّمات غير الحكوميّة، لعدم أخذ الوثيقة بعين الاعتبار أبعادَ دولهم الحضاريّة والثقافيّة، ولعدم تقدير معنى الأسرة والطفل في الدول النامية واختلافه عن معناه في الدول المتقدّمة، ولتحطيم قِيم مهمّة في المجتمعات التقليديّة هذه

كالأسرة الكبيرة والتضامن والتعايش ما بين أجيال مختلفة. ولعلّ من أبرز نتائج مؤتمر القاهرة ظهور المنظّمات غير الحكوميّة بهذا الشكل الفعّال والمؤثّر، وقد كان لها في الدول النامية دور مهمّ في التذكير بمتطلّبات التنمية في بلادها والدفاع عن قيم أوطانها التقليديّة والحضاريّة. وحضرت من الدول العربيّة منظّمات عديدة، إلاّ أنّه ظهر عدم تمرّس الكثير منها في العمل الاجتماعيّ الفعليّ لعدّة أسباب، أوّلها ناتج من نشاط هذه المنظّمات وتقييد حركتها في بلادها على يد الحكومات التي تحوّلها إلى أداة شبه رسميّة لتنفيذ السياسات الحكوميّة، وثانيها نابع من ضعف التمويل الماديّ وقلّة التكوين الفكريّ، ممّا يجعل إمكانيّة العمل محدودة وضيّقة. والأمل منعقد على الصحوة التي أثارها المؤتمر في المنظّمات العربيّة التي ستصبح شريكًا أساسيًّا في تطبيق مقرّراته نظرًا إلى اهتمام مصادر المعونات الخارجيّة بها.

ـ دور المنظّمات السياسيّة

وما دمنا نتحدّث عن المنظّمات غير الحكوميّة، نُشير إلى أنّ المنظّمات النسائيّة كانت أكثرها نشاطًا وحضورًا، وإن ظهرت الخلافات واضحة في ما بينها، بين تلك النشطة في مجال تنظيم الأسرة والأخرى المدافعة عن الحياة. الأولى يموّلها المعونات الأمريكيّة وصندوق الأمم المتّحدة للسكّان، ممّا جعل وصولها إلى القاهرة ميسّرًا، وحضورها كثيفًا، وتأثيرها فعّالاً على المستويين الحكوميّ وغير الحكوميّ في جميع مراحل إعداد المؤتمر وفي أثنائه، وهي أكثر المنظّمات غير الحكوميّة خبرةً وتنظيمًا، وأقربها إلى سياسات الحكومات بشكل عامّ. والثانية ذات ميول دينيّة عامّة، كاثوليكيّة خاصّة، تموّلها منظّمات أهليّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة وكندا. وارتفعت حدّة الجدال فصار أشبه بمواجهة بين المنظّمات النسائيّة التي تآلفت في ما سُمّي بتجمّع المرأة، مدافعةً عن حقوق المرأة الشخصيّة والجنسيّة والإنجابيّة، وبالتالي عن تنظيم الأسرة وحقّ الإجهاض أو على الأقل الإجهاض الآمن، وبين المنظّمات المدافعة

عن الحياة والتي تتسلّح بالإمبرياليّة الجديدة والإيديولوجيّة المتخفّية تحت رداء الدفاع عن المرأة وهي في الحقيقة تحاول الدفع بسياسات تحدّ من النسل وتُبيح الإجهاض.

بعبارة أُخرى يمكننا القول إنّه أمام مشروع «النظام العالميّ الجديد» تعالت أصوات هنا وهناك مدافعةً عن الاختلافات الثقافيّة والحضاريّة، ورافضة منظور الإنسان الواحد ومعنى التنمية. وهذه نقطة تُحسب خاصّة من إيجابيّات المنظّمات غير الحكوميّة، وهي أدّت إلى ظهور مفهوم السيادة الوطنيّة على ساحة النقاش وتأكيده؛ وكردّ فعل لما احتواه مشروع الوثيقة من تعميم مجرّد ولما فُهِم من فرضِ معيارٍ موحّد من السلوكيّات. لذلك أضاف المؤتمرون إلى بداية الفصل الثاني، الخاصّ بالمبادئ، توضيحًا يؤكّد سيادة كلّ دولة وحقّها في التعامل مع توصيات المؤتمر بحسب قوانينها وأولويّاتها التنمويّة ووفقًا لقيمها الدينيّة والأخلاقيّة. لكنّ السؤال المطروح هو: هل ستصمد السيادة الوطنيّة على أرض الواقع اليوميّ في وجه شروط المساعدات الدوليّة؟ وكذلك، فإنّنا نتطلّع إلى المستقبل للتحقّق من مصداقيّة الدول الموقّعة على الوثيقة، وكيفيّة تنفيذ بنودها ومقرّراتها، وحينئذ سنعرف إن كان هذا المؤتمر هو حقًّا مؤتمر التنمية.

## الخاتمة

من أهمّ نتائج المؤتمر أنّه وضع المسألة السكّانيّة في بُعْدَيها الاجتماعيّ والاقتصاديّ، ورَبَطها بالتنمية، محدثًا تغيّرًا أساسيًّا في بحث هذا الموضوع، مختلفًا عن منظور المؤتمرَين السابقين في بوخارست العام ١٩٧٤، ومكسيكو العام ١٩٨٤. وأفردت وثيقةُ المؤتمر مساحةً كبيرة للدفاع عن حقوق المرأة، طفلة ومراهقة وسيّدة، وأظهرت أهمّيّة التعليم والخدمات الصحّيّة الأساسيّة والوقائيّة والتثقيفيّة. وفي مجال تنظيم الأسرة أكّدت عدم الإكراه أو ممارسة الضغوط على الأزواج لاستعمال وسائل تحديد النسل، وأبرزت حقّ الأزواج في تقدير عدد الأولاد ووقت

الحمل والزمن الذي يفصل بين حمل وآخر. ولعلّ من أبرز القضايا السكانيّة التي برزت في المؤتمر، قضيّة الهجرة والمهاجرين، خاصّة عندما رفضت الدول الصناعيّة المتقدّمة البند الذي يطلب جمع شمل الأسر المهاجرة (١٠-١٢). لذا يُعَدّ من ثمار المؤتمر الاتّفاقُ على إعداد مؤتمر دوليّ يدرس موضوع الهجرة ويُحاول تقديم الحلول.

إلاّ أنّه، كما أشرنا لم تحظَ مسألة التنمية بالعناية الكافية، ولم تحدَّد أسباب الفقر وما يواكبه من نموّ سكّانيّ مطّرد، ولم تُحلَّل وسائل مكافحة الفقر تحليلًا وافيًا أفضل للتضامن بين دول الشمال والجنوب، لذا أكّد الكثيرون أهمّيّة التنمية إلى جانب تحجيم النموّ السكّانيّ. لكن، بشكل مجمل، بقيت مسألة التنمية على الهامش، وتصدّرت الساحة الموضوعاتُ السلوكيّة الفرديّة والاجتماعيّة كالأسرة، التي أُعيد تأكيد أهمّيّتها ودورها الأساسيّ في بناء المجتمع، والزواج والإجهاض وتنظيم الأسرة. وقد يصبح تراجُع موضوع التنمية في المناقشات العامّة، حافزًا للدول، خاصّة دول العالم الثالث ومنظّماتها غير الحكوميّة، فتعيد هذه المسألة إلى طاولة المفاوضات والمباحثات. وبالطبع سيتطلّب ذلك من هذه الدول ترابطًا وتعاونًا في ما بينها، وتطوّرًا ديمقراطيًّا إيجابيًّا في داخلها، لن يكون دائمًا باليسير إنجازهما في المستقبل القريب على نحو صحيح.

وأخيرًا نقول إنّ مؤتمر القاهرة للسكّان والتنمية يعبّر عن ظهور إجماع عالميّ أكيد ودور للأمم المتّحدة جديد من خلال مؤتمراتها المتعاقبة: الأرض، العام ٩٢ في ريودي جانيرو، حقوق الإنسان، العام ٩٣ في فيينا، والسكّان والتنمية، العام ٩٤ في القاهرة، والمرأة، العام ٩٥ في بكين. فنحن نشاهد تحوّلًا إيجابيًّا بعد انتهاء زمن الحرب الباردة وانقسام العالم إلى كتلتين، واليوم تجتمع الدول والمنظّمات غير الحكوميّة لدراسة أحوال الإنسان في كلّ مكان. وإن كان خطرُ فرض نظام عالميّ جديد «اجتماعيّ واقتصاديّ» واردًا حقًّا، إلاّ أنّ الأمل وارد أيضًا بسبب تأكيد مبدأ السيادة الوطنيّة ودور الثقافات المحلّيّة والتقاليد الاجتماعيّة والقِيم الدينيّة في تكوين الأفراد والجماعات، وبسبب النقد الذي يوجّه

إلى الصور الإنتاجيّة والاستهلاكيّة والأنماط الاجتماعيّة والسلوكيّة في الدول المتقدّمة.

هذا كلّه يُتيح للدول والشعوب فرصة إيجابيّة لتكملة المسيرة معًا. بالتأكيد فالطريق صعب وطويل، والتنازلات واجبة على الأطراف كلّها، وقد تكون كبيرة ومكلفة، والنتائج غير مضمونة أو غير أكيدة، لكنّ الإجماع الذي حرص عليه الكلّ في أثناء المؤتمر، إشارة واضحة إلى أنّ هذا المؤتمر سجّل بداية حوارٍ ومشاركةٍ دوليّة جديدتين في البحث والتفكير في مشاكل الإنسان. وقد انتقلنا، ونحنُ على مشارف القرن الحادي والعشرين، إلى إطار عالميّ جديد لن تستطيع أيّ دولة أو تجمّع، مهما كان منهاجهما الفكريّ أو السياسيّ، أن يتبعا خارجًا عنه.

الوثائق:

- المؤتمر الدوليّ للسكّان والتنمية، القاهرة - مصر، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، برنامج عمل المؤتمر A/CONF. 171/L.1
- المؤتمر الدوليّ للسكّان والتنمية، بيانات إدارة الأمم المتّحدة للإعلام، باللغات العربيّة والفرنسيّة والإنجليزيّة.
- رأي الأزهر في مشروع برنامج عمل المؤتمر الدوليّ للسكّان والتنمية، المركز الدوليّ الإسلاميّ للدراسات والبحوث السكّانيّة، جامعة الأزهر.

- Jean-Paul II, «Lettre à tous les Chefs d'Etat», *La Documentation Catholique*, 15 mai 1994, n°2094.
- Jean-Paul II, «Message à Madame Nafis Sadik», *La Documentation Catholique*, 1 mai 1994, n°2093.

## صدر حديثًا عن دار المشرق